العرب
الجمعة 2021/09/03
السنة 44 العدد 12168

تحركات مصرية لإعادة الزخم السياسي للقضية الفلسطينية

قمة القاهرة تذكّر المجتمع الدولي بالثوابت العربية وتمهد لاستئناف المفاوضات

تتحرك مصر على أكثر من صعيد لإعادة الزخم السياسي للقضية الفلسطينية عبر مساعي إحياء مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين مدعومة بموقف أميركي غير ممانع ودعم إقليمي من القوى المؤثرة على الساحة الفلسطينية.

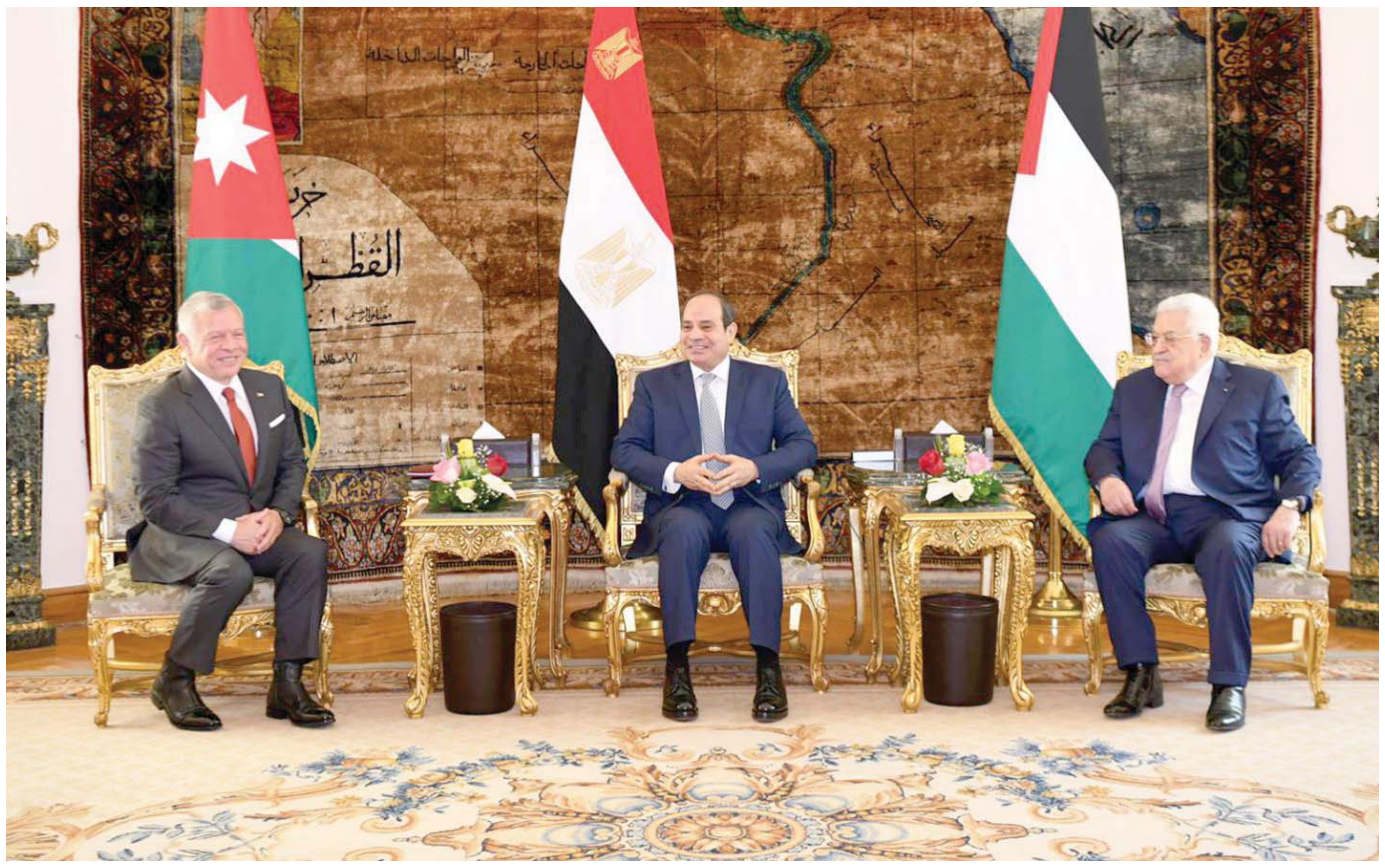

تنسيق قد يكسر الجمود

القاهرة - بدأت مصر تحركات سريعة في اتجاه يسعى لإعادة ضبط القضية الفلسطينية ووضعها في مسارها القديم الذي يمنح القاهرة دورا مركزيا ويعيدها كبوابة رئيسية لكل إسرائيل والفلسطينيين والعرب والولايات المتحدة، مستفيدة من تغيرات نسبية في المشهدين الإقليمي والدولي تدعم العودة للمفاوضات كعملية سياسية دون النظر إلى نتائجها الفعلية.

وجاء انعقاد القمة المصرية الأردنية الفلسطينية في القاهرة، الخميس، ليمثل خطوة عملية في هذا الاتجاه، حيث هدفت إلى منح الرئيس محمود عباس زخما سياسيا افتقده الفترة الماضية، استعدادا لمرحلة قد تشهد فيها القضية الفلسطينية وهجا دوليا جديدا.

أحمد فؤاد أنور

حديث السلام يجعل حماس هدفا يسهل الضغط عليه

وأكد البيان الختامي للقمة التي جمعت الرئيس عبدالفتاح السيسي والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس، على مركزية القضية الفلسطينية باعتبارها القضية العربية الأولى وعلى مواقف مصر والأردن الثابتة في دعم الشعب الفلسطيني الشقيق وحقوقه العادلة والمشروعة، وفي مقدمتها حقه في تجسيد دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967.

ورفض الزعماء الثلاثة الإجراءات الإسرائيلية التي تقوض حل الدولتين وتهدد فرص تحقيق السلام في المنطقة، بما فيها بناء المستوطنات وتوسعتها في الضفة الغربية المحتلة وبما فيها القدس الشرقية ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم وشددوا في هذا السياق على ضرورة احترام حق أهالي الشيخ جراح في بيوتهم.

وأكدت وسائل إعلام إسرائيلية أن اللقاء الذي أعلن عنه من قبل بين رئيس الوزراء نفتالي بينيت والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي «سيعقد قريبا جدا وبشكل علني في مدينة شرم الشيخ»، وهو المكان الذي يعيد للأذهان سلسلة لقاءات عقدها الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك مع زعماء إسرائيل عندما كانت المفاوضات مستمرة وتلعب القاهرة دورا محوريا فيها.

ووجه السيسي دعوة لبينيت للقيام بزيارة رسمية لمصر سلمها رئيس المخابرات المصرية اللواء عباس كامل خلال استقباله له في إسرائيل 18 أغسطس الماضي.

وتحاول القاهرة الحفاظ على النشاط الذي بدأته مع اندلاع الحرب على قطاع غزة في مايو الماضي وتتحرك بالتوازي على أكثر من مستوى، لتمنع تقويض وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه بين إسرائيل وحركة حماس، وتستثمر تراجع حدة الخلافات العربية- العربية التي انعكست تجاذباتها على القضية الفلسطينية بما ضاعف من حدة الانقسامات حول الكثير من تفاصيلها.

ويقول مراقبون إن قيام مصر ببذل مزيد من الجهود في الوقت الراهن يعتمد على دعم الإدارة الأميركية لها واقتناع الرئيس جو بايدن بأهمية حل الدولتين، وتراجع التدخلات السلبية من جانب قطر وتركيا اللتين استهدفت تحركات كلاهما تقليص النفوذ المصري التقليدي في هذه القضية، ونزع بعض المفاتيح من بين يديها وضرب مزايا الجغرافيا السياسية التي تعمل لصالحها.

ويضيف المراقبون أن التحسن الحاصل بين القاهرة وكل من الدوحة وأنقرة يمنحها حرية أكبر في الحركة وسيقلل من مساحة المناورة الإقليمية التي كانت تتمتع بها حماس وشجعتها في أوقات كثيرة على عدم التجاوب مع التصورات المصرية في ملف إنهاء الانقسام بين القوى الفلسطينية.

وكشفت مصادر سياسية لـ«العرب» أن القاهرة تجد هناك فرصة كبيرة للعودة إلى المعادلة السابقة التي كانت تعتمد عليها المفاوضات سابقا، وتوفر لها مظلة للتفاعل مع جميع الأطراف باعتبارها البوابة التي تدخل منها قوى عديدة ولا تتجاوز دورها.

وتريد الحكومة الإسرائيلية تبديد بعض مظاهر التطرف الرائجة عنها ولن تجد أفضل من ابداء مرونة شكلية في دعوة القاهرة وعمّان للعمل على استئناف المفاوضات، وإحياء التعاون والتنسيق مع السلطة الفلسطينية، والتعجيل بعقد لقاء مع السيسي في شرم الشيخ لقطف ثمار سياسية وتعزيز فكرة الرمزية المكانية.

وبدأت نتائج اللقاء الذي عقده وزير الجيش الإسرائيلي بيني غانتس مع أبومازن في رام الله قبل أيام تظهر في تخفيف جوانب من معالم الحصار القاسي في الأراضي المحتلة.

وقامت إسرائيل برفع القيود الإضافية التي فرضتها على قطاع غزة في مايو الماضي، عقب حرب استمرت 11 يوما بين قوات الإحتلال والمقاومة الفلسطينية، منها توسيع مساحة الصيد من 12 إلى 15 ميلا بحريا أمام شواطئ غزة، وإعادة فتح معبر كرم أبوسالم بشكل كامل لإدخال المعدات والبضائع.

وقال الخبير في الشؤون الإسرائيلية أحمد فؤاد أنور إن إسرائيل استوعبت بعض الدروس العربية، ومنها أن اختراقها لبعض الدول العربية من خلال التطبيع ومغرياته المتباينة التي ظهرت قبل نهاية إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لن يقودها إلى الحصول على المكاسب المنتظرة، وأن أي تهميش لدور مصر في التوازنات الإقليمية سيمثل ضررا لها، ويحرج بعض الدول العربية الراغبة في تطوير العلاقات معها بصورة منفردة.

وأوضح لـ«العرب» أن الداخل في إسرائيل مشغول بمحور الأمن بعد أن ارتفعت قدرات المقاومة الفلسطينية في الفعل العسكري، ما يجبر القيادة السياسية بالتنسيق مع الأمنية على التفكير بجدية في العودة لطاولة المفاوضات التي هجرها رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو ليتحلل من القيود التي تكبل حركته في الاستحواذ على مزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأشار فؤاد إلى أن ما حققته إسرائيل من توسع في المستوطنات مؤخرا يحتاج لوقفة لحمايته ليس بالقبضة أو القبة الحديدة، فالمفاوضات تستغرق وقتا طويلا وكي لا تخسر إسرائيل ما كسبته عليها أن تبدي استعدادا للدخول في عملية سياسية طويلة ومعقدة لأن حديث السلام في ظل الأوضاع الفلسطينية الراهنة يزيد الانقسامات ويجعل حماس هدفا يسهل الضغط عليه.

وتقود هذه المعطيات إلى تلاقي إسرائيل مع رغبة مصر، مع اختلاف أهداف كل طرف، فالأولى تعتقد أنها قادرة على الدخول في مفاوضات ممتدة وعقيمة ومن دون تقديم تنازلات حقيقية، والثانية ترى أن الجلوس للتفاوض في حد ذاته مكسب فلسطيني في ظل الخطاب المتطرف الذي يهيمن على الساحة الإسرئيلية.

وينطلق رهان إسرائيل من يقينها بأن أوراق اللعبة تغيرت والمطلوب إعادة ترتيبها، والواقع يمنحها اليد الطولى في غالبية الأراضي المحتلة، والتحالف الهش الذي يقود الحكومة الحالية لن يسمح بالاستجابة للحد الأدنى للمطالب الفلسطينية.

وبينما ينطلق رهان مصر من رحم مواقف إقليمية ودولية داعمة لمشروع حل الدولتين الذي أشار إليه صراحة الرئيس جو بايدن، وأن كل القيادات الإسرائيلية رفضت من قبل التفاوض أو الاعتراف بمنظمة التحرير وشككت في شرعية السلطة الفلسطينية، واعترضت على مبادرة السلام العربية، وغيرها من الثوابت، ثم اضطرت في النهاية لادخال تعديلات على مواقفها.

إعادة تأهيل أبومازن في قمة القاهرة
ص8

ترحيل العمالة الوافدة غير القانونية لا يحل أزمة البطالة في الأردن

عمان - أعلن الأردن أن 90 ألف عامل وافد غير قانوني صوبوا أوضاعهم داخل المملكة من بين 440 ألف عامل تعتبرهم السلطات عمالة غير قانونية وذلك تزامنا مع انتهاء فترة تسوية منحتها السلطات للمخالفين.

وبدءا من الجمعة، أصبح العمال الوافدون ممن لا يحملون تصاريح عمل مهددين بالترحيل إلى بلدانهم.

وقال الناطق الإعلامي باسم الوزارة محمد الزيود إن فرق التفتيش في وزارة العمل بالتعاون مع مديرية الأمن العام ستبدأ جولات تفتيشية على جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية في العاصمة والمحافظات لضبط أي عمالة غير أردنية لم تصوب أوضاعها وسيتم إصدار قرارات بتسفيرهم وإبعادهم خارج أراضي المملكة.

وتسعى الأردن من خلال هذا الإجراء إلى معالجة الاختلالات الموجودة في سوق العمل الذي يعاني ركودا ارتفعت معه نسبة البطالة في صفوف الشباب الأردني إلى 50 في المئة.

وسبق للسلطات الأردنية أن اتخذت على مدار الأعوام الأخيرة عدة قرارات من شأنها ضبط سوق العمل بما يسمح بتشغيل المزيد من الأردنيين في مختلف القطاعات، إلا أن البيانات الرسمية تشير إلى استمرار معدلات البطالة في الازدياد.

ويرى خبراء أن الرهان على ترحيل العمالة الوافدة غير القانونية لتوطين الوظائف وتقليص نسب البطالة لن يحل المشكلة، إذ أن عديد القطاعات في المملكة تشهد نقائص كبيرة في اليد العاملة الماهرة المحلية وهي بحاجة إلى العمالة الوافدة.

ويرجع ذلك إلى عدم إقبال الأردنيين على العمل في قطاعات عدة منها قطاع الإنشاء والتعمير وقطاع الزراعة إلى ضعف مدخولها وكثرة ساعات عملها.

ويشير هؤلاء إلى ضرورة تدريب اليد العاملة الأردنية على نقائص سوء العمل وتأهيلها لتعويض العمالة الوافدة، إضافة إلى وجوب ملاءمة برامج التعليم مع احتياجات سوء العمل المحلية.

ويدعو هؤلاء إلى ضرورة التشجيع على بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة من أجل المساهمة في امتصاص نسب البطالة المرتفعة والتي وصلت إلى حدود 50 في المئة في صفوف الشباب الأردني.

وفي محاولة لاحتواء أزمة البطالة أعادت الحكومة الأردنية في سبتمبر الماضي تفعيل الخدمة العسكرية الإلزامية "خدمة العلم" للذكور في الفئة العمرية بين 25 و29 عاما، حيث يمنح المكلف 100 دينار شهريا (نحو 140 دولارا) أثناء فترة الخدمة الإلزامية.

وحملت إشارات البنك الدولي حول المعدلات المرتفعة للبطالة في الأردن انتقادات لخطط الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الحكومة لتوسيع آفاق سوق العمل، وهو ما دفعها إلى إعادة النظر في استراتيجيتها من خلال مطاردة حل توسيع مشاركة دور القطاع الخاص في التنمية وبالتالي توفير فرص وظيفية أكثر.

وتراهن المملكة على القطاع الخاص من أجل جلب استثمارات خارجية ودفع عجلة التنمية ما يمكن من امتصاص العاطلين عن العمل، حيث تبحث حاليا توسيع مشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد من أجل تخفيف هذه المشكلة المزمنة.

> العزوف عن العمل في عدة قطاعات تشغلها العمالة الوافدة كالزراعة والتعمير أحد أسباب ارتفاع البطالة لدى الشباب الأردنيين

ويتخوف مراقبون من تداعيات الأوضاع الاقتصادية الخانقة في المملكة التي قد تؤجج التوتر الاجتماعي جراء حالة التدهور الحاصلة التي لا أفق لتجاوزها على المدى القريب.

وتأثر البلد الذي يستورد أكثر من 90 في المئة من حاجاته من الطاقة ويعتمد على المساعدات بشكل مفرط كثيرا بالأزمتين المستمرتين في كل من العراق وسوريا وخاصة أزمة اللاجئين.

وجراء ذلك تتعرض سوق العمل الأردنية لمنافسة قوية مع العمالة الوافدة، حيث تستوعب البلاد حوالي 2.9 مليون غير أردني، بينهم 1.3 مليون سوري، والباقي يمثلون جنسيات مصرية وفلسطينية وعراقية ويمنية.

موجة جديدة من الاحتجاجات في الأفق

قسد تخشى انسحابا أميركيا من شمال شرق سوريا

دمشق - تتخوف قوات سوريا الديمقراطية (قسد) من انسحاب أميركي مفاجئ من شمال شرق سوريا على شاكلة الانسحاب من أفغانستان، ما يتركها في متناول روسيا وتركيا.

وتراقب قسد حليف الولايات المتحدة في سوريا بقلق الانسحاب الأميركي من أفغانستان، إذ تحتفظ بذكرى مؤلمة عن الانسحاب الجزئي من مناطق شمال شرق سوريا قبل ثلاث سنوات.

وسعت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، خلال الأشهر الماضية إلى طمأنة قسد من خلال مخاطبتهم عبر مسؤولين أميركيين عدة أرسلتهم واشنطن تباعا.

وشهدت الأشهر الماضية زيارة مسؤولين أميركيين لشمال شرق سوريا أبرزهم قائد القيادة المركزية الأميركية كينيث ماكينزي، والقائم بأعمال مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى جوي هود.

وأفادت تقارير إعلامية غربية بأن تلك الزيارات أكدت لمسؤولي قسد أن شراكتها معهم لا تزال قوية، وأن القوات الأميركية لن تغادر في أي وقت قريب.

وأكدت ذات المصادر عن مسؤولين أميركيين قولهم إن قسد لا تزال "حليفا موثوقا" لقتال داعش وتسيير الدوريات الأميركية قرب حقول النفط في شمال وشرق سوريا.

ونقلت صحيفة واشنطن بوست عن قائد قسد مظلوم عبدي قوله إنه يتوقع استقرارا نسبيا في شمال شرق سوريا "إذا أوفت الولايات المتحدة بتعهداتها"، مضيفا "نشعر الآن بأن لدينا دعما سياسيا وعسكريا أقوى، أكثر مما كان لدينا من الإدارة السابقة".

وتابع مظلوم خلال مقابلة في قاعدة عسكرية في وقت سابق من أغسطس "بعد الانسحاب من أفغانستان، نقل إلينا مسؤولون أميركيون رسالة مفادها بأنه لن تكون هناك تغييرات حول وجودهم في سوريا".

وتابع "أعلم أن هدف الولايات المتحدة في سوريا هو محاربة الإرهابيين، لكن الوجود الأميركي يجب أن يستمر حتى يتم التوصل إلى حل للأزمة السورية".

مظلوم عبدي

نتوقع استقرارا في المنطقة إذا أوفت واشنطن بتعهداته

ويرى مراقبون أن الانسحاب الأميركي سيمنح المجال أمام القوات الروسية أو التركية في المنطقة، كما أن الوجود الأميركي يمنع الجسر بين القوات الإيرانية المنتشرة شرقا وحزب الله الموجود في لبنان ومناطق في غرب سوريا.

وكان انسحاب ألفي جندي أميركي بأمر من الرئيس السابق دونالد ترامب عام 2019، قد فسح المجال أمام انتشار قوات تركية في مناطق بشمال وشرق سوريا على حساب قوات قسد الحليفة لواشنطن.